



مركز الأبحاث والدراسات  
إحياء وتراث نخوة النخلة العلمية

# أهل الحق

مرح الهاشمي

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ فَضْلِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ  
تُعْنَى بِالدرَّاسَاتِ وَالبُحُوثِ عَنِ جَوَازَةِ الحِلَّةِ العِلْمِيَّةِ  
مُعْتَمَدَةً لِأغراضِ التَّرْقِيَةِ العِلْمِيَّةِ

تَصَدَّرُ عَنْ

مركز الأبحاث والدراسات

إحياء وتراث نخوة النخلة العلمية

السنة السادسة / المجلد السادس  
العدد الخامس عشر ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م

# الفكر التاريخي والاستناد إلى التاريخ في آثار العلامة الحلي

د. أحمد باكتجي

ترجمة: السيد جعفر الحكيم

## الملخص

انحصرت المباحث التاريخية في المؤلفات الكلامية للعلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ)، فلم يكن يستعمل العقائد والقضايا الكلامية لحل المسائل التاريخية، وكانت أغلب استناداته التاريخية في مقام إثبات قضايا من أصول الدين، ولم يأخذ بأخبار الآحاد والروايات المثيرة للنقاش إلا فيما لا يتعلق بأصول العقائد مثل القضايا الهامشية أو المعتقدات العامة، وفي العقائد المتعلقة بأصول الدين التي تستلزم مستنداً معتبراً فإنه تمسك بالاستدلالات العقلية العرفية في موارد قليلة، وكانت أغلب مستناداته الأخبار المتواترة.

ورأى أن إجماع العلماء على نقل خبر أو تأويل آية أنه بمنزلة التواتر، ونظراً للأسس المانعة من إثبات القضايا التاريخية بأخبار الآحاد، استعمل العلامة الحلي هذا التعريف الموسع للتواتر في سبيل إيجاد حل في الاستنادات التاريخية.

الكلمات المفتاحية :

العلامة الحلي، التاريخ، أخبار الآحاد. كشف المراد.



## Historical Thought and Reliance on History in the Traces of Allamah Al-Hilli

Dr. Ahmed Bakatji

Translation: Al sayyid. Ja'afar Al-Hakim

### Abstract

*Historical investigations were limited to the theological writings of Allama al-Hilli (d. 726 AH), he did not use beliefs and theological issues to solve historical issues, and most of his historical bases were in the position of proving issues from the origins of religion, and he did not take the single news and the narrations that provoke discussion except in matters not related to the origins of beliefs such as issues related to the origins of religion. Marginal or colloquial beliefs, and in the religion beliefs related to the origins of that require a reliable document, he stuck to customary rational inferences in few sources, and most of his documents were frequent news.*

*He believed that the unanimity of scholars on the transmission of a report or the interpretation of a verse is in the same way as frequency, and given the foundations that prevent historical cases from being proven by single narrations, Allama al-Hilli used this expanded definition of frequency in order to find a solution in historical references.*

key words:

*Al Allamah Al Hilli, History, the single news. Kashf Almurad*



## المقدمة

الشيخ جمال الدين حسن بن يوسف بن علي بن مطهر المعروف بالعلامة الحلي (٦٤٨-٧٢٦هـ) هو من أبرز وأشهر وجوه الشيعة الإمامية على طول تاريخ المذهب، وبسبب شموليته العلمية كتب في مختلف المجالات، من الكلام والفلسفة والفقه وعلم الرجال، وترك آثارًا خالدة فيها.

الزاوية التي لم تشهد دراسة جادة في شخصيته العلمية هي علاقته بعلم التاريخ، وهذا هو موضوع البحث المائل بين يديك، صحيح أن العلامة لم يتناول موضوعه التاريخ بشكل مستقل في مؤلفاته، ومن المبالغة لو أردنا أن نعدّه من المؤرخين، إلا أنه تداول التاريخ بشكل جادّ ضمن مصنّفاته المختلفة - وخصوصًا الكلامية منها - وطرح أفكارًا مهمّة في هذا الشأن.

المسألة الرئيسة في هذا البحث، هي دراسة ماهية التاريخ، وكيفية تعامل العلامة معه. والبحث في سياق الإجابة عن التساؤل عن مكانة التاريخ في منظومته الفكرية، وهذا ما سنتابعه ضمن سؤاليين تحليليين، أولهما: ما مكانة الاستناد التاريخي عند العلامة؟ والثاني: ما معالم الأفكار التاريخية المنعكسة في مؤلفاته؟ منهجية هذا البحث تعتمد تاريخ الفكر كأسلوب للدراسة.

بعض مصنّفات العلامة يغلب عليها الطابع التاريخي تمامًا، مثل (الدلائل البرهانية في تصحيح الحضرة الغروية)، إذ المسألة الأساسية في هذا الكتاب هي إثبات دفن الإمام علي عليه السلام في الغري (النجف)، ومضمون الكتاب تلخيص لفرحة الغري من تأليف غياث الدين ابن طوس، مع إضافات من كتب ومنقولات مشايخه كالشيخ نصير الدين الطوسي ويحيى بن سعيد الحلي وابن طحال الحلي<sup>(١)</sup>.

وبعضها الآخر - مثل خلاصة الأقوال - مختصّ بعلم الرجال ويحتوي إلى جانب الجرح والتعديل الرجالي على شيء من التراجم، ولكن لم يرد فيه بحث تاريخي



بالمعنى الأخصّ (٢).

الواقع هو أن أكثر ما يتعلّق بالاستناد التاريخي والفكر التاريخي عند العلامة مطروح في طيّات تأليفاته الكلاميّة أو ما يتعلّق بالمباحث الكلاميّة. لذلك يتابع البحث الحاضر مسأله في شطرين؛ الأوّل: هو المنحى التاريخي في مباحث علم الكلام لدى العلامة، والثاني: المنحى الكلامي في التاريخ عنده.

عند البحث في المنحى التاريخي في المباحث الكلاميّة ينبغي الالتفات إلى أنّ التوحيد والعدل من بين الأصول الخمسة للمذهب الشيعي هما أصلان سابقان للتأريخ (أي: يعودان إلى ما قبل التاريخ)، والمعاد لاحق للتأريخ (أي: يعود إلى ما بعد التاريخ)، ولذا لا توجد علاقة مشهودة بين هذه الأصول الثلاثة وبين التأريخ. ووجه سبق التأريخ في أصلي التوحيد والعدل هو أنّها متعلّقان بمعرفة الله والاعتقاد به وبصفاته، وهي قضايا ترجع إلى ما قبل أن يُخلق إنساناً ويبدأ التأريخ بخلقه، بل إلى ما قبل أن يُخلق الكون أساساً. كما أنّ المعاد مختصّ بحدث لا يكون إلا بعد نهاية التأريخ، ومادام التأريخ مستمرّاً على وجه الأرض، فلا قيامة ولا معاد.

هذا في حين أنّ الأصلين الآخرين - أي: النبوة والإمامة - ممتزجان بالتأريخ أشدّ الامتزاج، والسبب هو العلاقة المباشرة بينهما وبين تاريخ حياة الإنسان على الأرض. وبمعزل عن المباحث العامّة في النبوة والإمامة التي يبحث فيها عن ضرورة وجود حجّة لله على الأرض بشكل عامّ، فهناك على صعيد الواقع علاقة وثيقة بين النبوة والإمامة وبين الحضور التاريخي للأنبياء والأئمة وحياتهم الفرديّة على الأرض كسائر الناس. فعلى مرّ تاريخ حياة البشريّة، يُبعث كلّ واحد منهم في فترة معيّنة ونطاق جغرافيّ معيّن لهداية جماعة معيّنة من الناس، فيقضي مدّة مهمّته بأحداث وقضايا، وفي النهاية، وفي زمن معيّن، تحتّم حياته بالوفاة غالباً.

المهمّ في الأصل الثاني من الأصول الخمسة: أنّ التدين ليس مجرد عقيدة نظريّة



بالنبوة فحسب، من دون الإيـان بنبوة شخص محدد، فالإنسان لا يعدُّ مسلمًا بمجرد الإيمان بالأصول العامة للنبوة وهو لا يعترف بشخص معيّن بصفة النبوة.

ومثله بالنسبة إلى الإمامة، فإن الشيعة وأهل السنة وإن كانوا مختلفين كثيرًا في ماهية الإمامة ومصاديقها وخصائص الإمام، إلا أن الذي يميّز الشيعة عن غيرهم من المذاهب الأخرى هو عقيدتهم بإمامة عليّ بن أبي طالب عليه السلام بنص من النبي صلى الله عليه وآله، واليقين بإمامته بعد النبي من دون فصل. فهنا أيضًا لا يكفي في الانتساب إلى التشييع مجرد العقيدة العامة بأصول الإمامة من دون العقيدة بإمامة شخص عليّ بن أبي طالب عليه السلام في تلك الفترة التاريخية المحددة.

وهذا يصدق على كل واحد من الأئمة الاثني عشر، إذ الكثير من افتراقات الفرق الشيعية إنما تكوّنت على أساس الاختلاف التاريخي في تعيين الإمام.

اشتُرط في ثبوت النبوة لشخص، في المصادر الكلامية، بأمرين: دعوى النبوة، وصدور المعجزات<sup>(٣)</sup>، وهما عنصران تطبيقيان. فمَنْ عاصرَ النبيّ يُمكن إثبات هذين الأمرين له بشكل مباشر، لكن هذين الأمرين لا يمكن أن يثبتا للأجيال اللاحقة إلا بالوثائق والمستندات التاريخية، كذلك في الإمامة، إذ اعتبرَ أن الشرط اللازم والكافي لتحقّقها هو النصّ<sup>(٤)</sup>، وهو الآخر لا يمكن تلقّيه بالمباشرة إلا للمعاصرين، أمّا بالنسبة للأجيال اللاحقة فهو واقعة تاريخية تُثبت من خلال الوثائق والمستندات. بناء على تقدّم، يتّضح السبب وراء هذا التلاحم الكبير بين المباحث الكلامية - في مجالي النبوة والإمامة - وبين التاريخ، حتّى إن متكلّمين مثل العلامة الحلي لم يجدوا بدءًا من أن يتناولوا بحث التاريخ ضمن أبحاثهم.

### أ. المنحى التاريخي في مباحث النبوة:

إن جزءاً مهمّاً من المصنّفات الكلامية للعلامة الحلي هي شروح لمؤلفات الشيخ نصير الدين الطوسي (٥٩٧-٦٧٢هـ). ومن هنا، كانت مقارنة آراء الشيخ مع العلامة





في بعض الموارد بمثابة مقارنة النصّ مع خلفيَّاته، ممَّا يوضِّح آراء العلامة الحليّ بشكلٍ أفضل وأجلى. لذلك سوف نقارن فيما يلي - في بعض الموارد - بين أفكار العلامة وأفكار الشيخ نصير الدين الطوسي.

ذكر الشيخ في بحث النبوة الخاصّة شرطين لإثبات نبوة الشخص المعين، دعوى النبوة وإظهار المعجز، وقال في نبوة النبي محمد ﷺ: «محمد رسول الله، لأنه ادّعى النبوة، وظهر على يده المعجزة، وكلّ من يكون كذلك كان رسولاً من الله»<sup>(٥)</sup>. ثمّ تابع قائلاً: «أمّا دعواه فمعلومة بالتواتر...»<sup>(٦)</sup>.

وانتهج العلامة الحليّ الطريقة ذاتها، فقال في خصوص دعوى النبوة: «أمّا ادّعاء النبوة فبالتواتر»<sup>(٧)</sup>.

كما قال في موضع آخر في شرح كلام الشيخ نصير الدين الطوسي: «ودعوى النبوة لا شكّ فيه، لأنه منقول بالتواتر أنه إثبات ظهر وادّعى النبوة، وهو يفيد العلم الضروري»<sup>(٨)</sup>.

وورد المضمون نفسه في سائر مؤلّفات العلامة الحليّ أيضاً<sup>(٩)</sup>.

ثمّ الشرط الثاني هو إثبات المعجزة وهذا الشرط قد شغل بالفعل أذهان المؤلّفين طيلة هذه القرون كثيراً، إذ اهتمّوا به أكثر من اهتمامهم بإثبات أصل دعوى النبوة؛ وربّما كان السبب هو الاعتراف بالدعوى بشكل عامّ حتّى من قبل مخالفي الإسلام. أمّا بالنسبة إلى المعجزة فقد تقدّم أنّها لا تثبت في الأجيال اللاحقة إلا بالأخبار، لذلك تكون ذات ماهية تاريخية. وتجدر الإشارة هنا إلى أحد الآراء النافعة في القرون المتأخّرة وهو كلام الفيّاض اللاهيجيّ (ت ١٠٧٢ هـ)، إذ قال: إنّ طرق إثبات النبوة لشخص معيّن بعد انقضاء زمانه، تنحصر في طريق التواتر والأخبار الدالّة على دعوى النبوة من قبل ذلك الشخص المعين وإظهاره للمعجزة طبقاً لدعواه<sup>(١٠)</sup>.

هناك اختلافٌ دقيقٌ بين رأي الشيخ نصير الدين والعلامة الحليّ في خصوص



المعجزة، إذ إنَّ الأوَّلَ لم يصرِّح في هذا المجال إلا بالقرآن، فهو ينظر إلى المعجزة بمنظار المشاهدة والوجدان، لا التاريخ والأخبار، في حين نجد العلامة الحليُّ يصرِّحُ بمعجزاتٍ أُخر علاوة على القرآن الكريم، ولأنَّ شَرَطَ مُعَاصِرَةِ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ ﷺ ومشاهدة المعجزة أمرٌ مفروغ منه، لذلك أكَّد الجانب التاريخي، وهذا الاختلاف مشهود عند مقارنة عبارتهما، حيث قال الشيخ نصير الدين في رسالة قواعد العقائد: «والقرآن ممَّا لا يمكن أن ينكر، والتحدِّي عليه ظاهر»<sup>(١١)</sup>.

وقال العلامة الحليُّ في شرح هذه العبارة:

«منها القرآن العزيز وهو متواتر لا شكَّ فيه، وإعجازه ظاهر، لأنه تحدَّى به وخيَّرهم بين الإتيان بمثله أو بسورة منه، وبين اتباعه، وبين قتلهم. فاختاروا الأخير، ولو أمكنهم المعارضة اختاروها، لأنَّها أسهل من القتل»<sup>(١٢)</sup>.<sup>(١٣)</sup>

تناول العلامة الحليُّ هذا البحث مرَّةً أخرى في مناهج اليقين وهو كتاب مستقل في علم الكلام، وقام بدراسة أبعاد الموضوع، فقال في خلال البحث:

«إنَّ القرآن ظهر على يده وهو معجز: وأمَّا الصغرى فبالتواتر، وأمَّا الكبرى فلائنه تحدَّى به العرب مع بلوغهم الغاية في الفصاحة، وعجزوا عن ذلك»<sup>(١٤)</sup>.

ثمَّ استمرَّ في هذا البحث فاعتمد المنحى التاريخيَّ حتَّى في موضوع التحديّ - كما هو المفروض - لأنَّ عجز الكفَّار في مقام المعارضة وإثبات عجزهم عن إجابة التحديّ، لا يثبت إلا من خلال المستندات والوثائق التاريخية التي لا طريق إليها إلا من خلال الأخبار.

ثمَّ من الأسس المشتركة بين العَلَمِينَ في إثبات المعجزات: استنادهما إلى التواتر، وإلى نوع خاصٍّ منه، وقد استعمل في مصنَّفات نصير الدين من غير تقرير كفيته، خلافاً لعبارات العلامة الحليُّ الذي قام بنوع من التقرير والبيان له. وفي هذا الصدد، لا بدَّ أن نراجع أوَّلاً كلام الشيخ حيث قال: «وأما ظهور المعجزة عليه، وإن كانت





رواياته مختلفة، لكنّها أكثر ممّا يمكن أن ينكر» (١٥).

وقال العلامة في توضيح هذه العبارة: «ومنها انشقاق القمر و... وغير ذلك من المعجزات التي لا تحصى كثرة، وهذه المعجزات وإن ظهرت ظهوراً تقارب التواتر إلا أن مجموعها بلغ حدّ التواتر» (١٦).

ونقول في توضيح ذلك: إنّ عدم تصريح الشيخ نصير الدين الطوسي في عباراته المختصرة إلا بالقرآن الكريم من بين جميع معجزات النبي ﷺ، وإنّ شرح وتفصيل العلامة الحلّي لبعض المعجزات الأخرى والتصريح بها، يمكن حمله ببساطة على انتهاج الشيخ نهج الاختصار في عباراته، بيد أن الاختلاف الدقيق في نظريتهما يعود في الحقيقة إلى اختلاف فهمهما لمسألة التواتر.

وقد ورد في كلامهما ذكر «الاختلاف» في الأحاديث والروايات، وهذه المفردة تعود إلى مصطلح قديم هو «اختلاف الحديث» ويُقصد به التعارض بين روايتين أو عدّة روايات، لذلك عندما يتحدّث الطوسي عن «اختلاف» الروايات في باب معجزات النبي ﷺ فإنه يشير إلى التعارض بين مضامين هذه الروايات، وليست مسألتها ما قد يتبادر إلى ذهن المتحدّث العصريّ الذي ينتقل ذهنه إلى تنوع وتعدّد الروايات الواردة في باب من الأبواب.

العلامة الحلّي لم يتطرّق في شرحه لعبارة الشيخ نصير الدين إلى وجود التعارض بين روايات المعجزات، ويبدو أنّه لا يعتقد أساساً بوجود هذه المشكلة. وهذا الاستنتاج ليس بمعنى أنّ العلامة الحلّي كان يعالج التعارض بين روايات المعجزات (في مقام الإثبات) من خلال نفي أحد الأطراف المتعارضة، كما لا يعني أنّ العلامة كان (في مقام الثبوت) يعدّ هذا التعارض مجرد إساءة فهم، بل الصحيح أن نحمل فعل العلامة على أنّه لم يعدّ الجزئيات المثيرة للجدل في هذه الروايات جدية بالاهتمام. الظاهر أنّه كان يهتمّ في مضامين هذه الروايات بالجزء الذي يتحدّث عن أصل صدور



المعجزة، وكان يرى إمكانية غصّ النظر عن الجزئيات المتعلقة بكيفية صدور المعجزة التي تؤدّي إلى تعارض هذه الروايات.

ومن الممكن أن نحمل فعل العلامة على أنه كان يجمع الجوهر المشترك بين هذه الروايات - أي أصل صدور المعجزة - بتفكيك مكونات الروايات في سبيل استنتاج نوع من التواتر في الجزء المشترك بينها، ممّا قد يسمّى: «التواتر التحليلي» أو «التواتر الجزئي»<sup>(١٧)</sup>، الذي على الرغم من شبهه بالتواتر المعنوي إلا أنّه يختلف عنه. وبالتعبير الرياضي: هو نوع من تحليل الروايات المتعارضة إلى العوامل المكوّنة في سبيل تحصيل نتاج متقوم جدير في الاستدلالات التاريخية.

بعد هذا التوضيح، من المهمّ أن نعرف أنّ الشيخ أساساً لم يستعمل مفردة «التواتر» في عباراته وإنّما تحدث فقط عن عدم إمكانية نفي وإنكار المعجزات، والسبب هو أنّ الفهم التقليدي للتواتر لا يتحمّل هذا المقدار من الاختلاف. فالعلامة الحليّ هو الذي أجاز لنفسه الاستفادة من تعبير التواتر في هذا المجال، من خلال ما أشير إليه من صياغة المفاهيم. ولا يخفى أنّه، وإن أكثر من ذكر المعجزات النبويّة في كشف المراد، إلاّ أنّه لم يتحدّث هناك عن التواتر أبداً<sup>(١٨)</sup>.

### ب. المنحى التاريخي في مباحث الإمامة

كما تقدّم في بحث الإمامة أيضاً، فإنّ الإمامة الخاصّة هي محلّ ظهور الملازمة بين علمي الكلام والتاريخ، وتستهلّ مباحثها بقضية استخلاف النبي الأكرم ﷺ وإمامة عليّ بن أبي طالب عليه السلام بعده مباشرة. وفي هذا القسم من المحادثات الكلامية في أغلب الكتب، ومنها مؤلّفات العلامة الحليّ، مدار البحث هو النصّ على إثبات هذه الخلافة، سواء من النصوص القرآنية أو الأحاديث النبويّة. وأهمّ وثيقة حديثة عند الاستناد إليها في هذا المجال: حديث واقعة غدیر خمّ، ومعه طيف واسع من أحاديث أخرى يمكن الاستناد إليها.





في (نهج الحق) أفاد العلامة الحلي في هذا المجال من حديث الغدير برواية أبي سعيد الخدري، من دون أن يتطرق إلى بحث الصحّة السنيّة<sup>(١٩)</sup> لهذا الحديث، لكنّه دافع عن اعتباره السنيّ في مُصنّفاته الأخر اعتماداً على التواتر.

اختار الشيخ نصير الدين في تجريد الاعتقاد حديثي الغدير والمنزلة من بين النصوص الروائيّة، وصرّح بتواترهما<sup>(٢٠)</sup>. وذكر العلامة الحلي في شرح هذه العبارة أنّ جميع المسلمين - أي جميع الفرق والمذاهب - نقلوا هذه الرواية بالتواتر، وإن وُجد اختلاف بينهم فليس في الاستناد وإنّما في الدلالة على الإمامة وعبارته كما يأتي: «وقد نقل المسلمون كافة هذا الحديث نقلاً متواتراً، لكنهم اختلفوا في دلالة على الإمامة»<sup>(٢١)</sup>.

وأكد العلامة في شرح حديث المنزلة، تواتر المسلمين في النقل، ورجوع الاختلاف إلى مدلول الحديث قائلاً: «وتواتر المسلمون بنقل هذا الحديث، لكنهم اختلفوا في دلالة على الإمامة»<sup>(٢٢)</sup>.

هكذا نقدّم منهجاً لحلّ التعارض بين الرواية والدراية، وهذا هو السبب الرئيس الذي دعا العلامة إلى طرح مبحث الدلالة.

زد على هذه الأحاديث، أحاديث أخرى في باب النصّ على إمامة الإمام عليّ عليه السلام التي استند إليها الشيخ نصير الدين الطوسي والعلامة أيضاً من باب المعاوضة لا التواتر والوثوق، إذ إنّها لو انفردت في المقام، لم يكن لها تلك الدرجة من الاعتبار بحيث يعتمد عليها لإثبات مثل هذه الدعوى. من هذه النوع من الاستناد أيضاً يمكن الإشارة إلى أخبار استخلاف النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله للإمام عليّ عليه السلام على المدينة عند خروجه إلى بعض غزواته صلى الله عليه وآله، والأحاديث التي عرّف فيها الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله عليّاً عليه السلام أخاً ووصياً وخليفةً له وقاضياً لديونه من بعده<sup>(٢٣)</sup>.

في البحث عن النصوص في الأحاديث النبويّة، تمسّك الشيخ نصير الدين بعدد



منها مثل حديث «إمرة المؤمنين»، وعدّها «نصّاً جليّاً» وعبارته: «وللنصّ الجليّ في قوله صلى الله عليه وآله مخاطباً لأصحابه: سلّموا على عليّ بإمرة المؤمنين، وأنت الخليفة بعدي، وغيرهما» (٢٤).

والواقع أن مراده من هذا الطيف من الأخبار هي الأحاديث التي وإن لم يدع التواتر السنديّ فيها، إلا أنّه لا يشوب دلائها أيّ شكّ والتباس، فهي صريحة في إثبات إمامة الإمام عليّ عليه السلام بشكل وافٍ. وعاود العلامة الحليّ في توضيح هذه الموارد مبناه في التواتر التحليليّ وقال: «والنصوص في ذلك كثيرة، بل أكثر من أن تحصى، ذكرها المخالف والمؤلف إلى أن بلغ مجموعها التواتر» (٢٥).

كما أشار في خصوص حديث يوم الدار إلى نمط خاصّ من التواتر، إذ قال: «وتواترت أحاديث الإمامية ونقلها غيرهم نقلًا شائعًا ذائعًا» (٢٦).

وفي الحديث عن هذا اللون من المستندات التي عبّر الشيخ والعلامة عنها بالنصّ الجليّ وعلاقتها بالتواتر، ورد في مناهج اليقين للعلامة: «النقل المتواتر عن الرسول صلى الله عليه وآله بالنصّ الجليّ عليه، فإن الشيعة مع كثرتها وتفرّقها في البلاد يتناقلون خلفاً عن سلف أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال...» (٢٧).

هذه العبارة صريحة بأنّ مستنده في هذا الموضوع هو تواتر الإمامية فقط، وليس جميع المسلمين، لكنّه استند إلى كثرة الشيعة وتوزّعهم الجغرافيّ، لإثبات استحالة تواطئهم على الكذب، لأنّ مبناه في حجّية التواتر هو انتفاء احتمال التواطؤ على الكذب، ويمكن من خلال العنصرين المذكورين بواسطة النقل المنحصر في الشيعة - أيضاً. أن ننتهي إلى انتفاء التواطؤ المطلوب.

فضلاً عن مسألة النصّ على الإمامة في الأحاديث النبويّة، تناول الشيخ - وبالتمع العلامة الحليّ - إثبات إمامة الإمام عليّ عليه السلام من طريقين آخرين، يتشابكان مع التاريخ أيضاً، ونذكرهما تحت عنوان النوع الثاني والثالث.





النوع الثاني هو الاستناد إلى السيرة النبوية لكن ليس عن طريق نقل روايات فعل النبي الأكرم ﷺ عن رواية معينين، كما يلاحظ في الأحاديث عموماً، بل من خلال نظرة عامة للطابع العام الذي يحكم حياة النبي ﷺ، كما يمكن هنا استنتاج نوع من التواتر التحليلي بحسب رأي العلامة الحلي. لكن هذه الخصوصية لا تستفاد إلا من ظرف الاستدلال، ولا يوجد تصريح بها من قبل الشيخ ولا حتى العلامة.

من أبرز مظاهر هذا النوع من الاستدلال: استناد الشيخ نصير الدين الطوسي - وبإجمال شديد في العبارة - إلى العصمة بطريقة كلامية محضة إلى جانب تذكيره بأن سيرة النبي ﷺ أيضاً تقتضي النص على إمامته ﷺ فقال:

«والعصمة تقتضي النص، وسيرته ﷺ» (٢٨)

في توضيح هذه العبارة، تعرّض العلامة الحلي إلى بعض أبعاد شخصية النبي ﷺ وحياته، ولاسيما حرصه على المسلمين واهتمامه بمصالحهم، وعندما نأخذ هذه الخصوصية المسلم بها من السيرة النبوية لتكون كبرى القياس، ونرفقها بصغرى أن تعيين الخليفة من أبرز مصاديق الحرص ومن أهم مصالح المسلمين، يستتج من ذلك ضرورة النص على الإمامة (٢٩).

النوع الثالث من الاستدلال يعود إلى النصوص القرآنية حيث يستفاد من روايات أسباب النزول اختصاصها بالإمام عليّ ﷺ، ومن الآيات المعتمدة في هذا السياق، آية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا...﴾ (٣٠). أشار الشيخ نصير الدين باختصار إلى أن الأوصاف المذكورة في هذه الآية لوليّ المؤمنين لم تجتمع إلا في الإمام عليّ ﷺ، لكن من دون أن يوضح كيفية نقل ذلك، بينما تمسك العلامة الحلي في هذا الخصوص بإجماع المفسرين على نزول الآية في إمامة الإمام عليّ ﷺ (٣١).

في موضع آخر وبالطريقة ذاتها، عدّ العلامة الحلي أن الولي المنصوب في الآية ﴿... فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ...﴾ (٣٢) هو الإمام عليّ ﷺ استناداً إلى إجماع المفسرين (٣٣).



إذن، أهم استدلالات في تعيين أشخاص الأئمة هو الاستناد إلى النص، لكن ذكرت الكتب الكلامية ومنها مؤلفات الشيخ نصير الدين الطوسي والعلامة الحلي طريقاً آخر مثلما ورد في باب النبوة في شخص معين، بأن تثبت الإمامة للشخص المعين بشرطي الدعوى وإظهار المعجز.

تقرير ذلك أن الإمام هو الذي يدعي الإمامة وتظهر منه معجزة تثبت دعواه. وهذا يشبه إثبات النبوة، لذلك يمكن إثبات إمامة الشخص من هذا الطريق استقلاً. من هنا ذكر هذا الطريق في الكتب الكلامية في عرض النص وليس في طوله كما لوحظ في بحث النبوة. والشرطان هنا مرتبطان ومتمتجان مع التاريخ بشكل وثيق. في هذا الخصوص، نلاحظ أولاً عبارة الشيخ حيث قال: «ولظهور المعجزة كقلع باب خيبر، ومخاطبة الشعبان على منبر الكوفة ... وادّعى الإمامة، فيكون صادقاً» (٣٤).

وقال العلامة الحلي في شرح هذه العبارة: «هذا دليل آخر على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وتقديره أنه ظهر على يده معجزات كثيرة، وادّعى الإمامة له دون غيره، فيكون صادقاً» (٣٥).

هنا أيضاً - حيث يتعلق الموضوع بدعوى الإمامة - يكون المستند التواتر، كما بينه العلامة متابعاً كلامه: «وأما المقدمة الثانية فظاهرة منقولة بالتواتر، إذ لا يشك أحد في أنه عليه السلام ادّعى الإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله» (٣٦).

التوضيح المذلل في العبارة من انتفاء الشك في الموضوع، هو مستمسك بإثبات التواتر، مما يكشف حقيقة التواتر الذي يقصده وأنه ليس تواتراً لفظياً بمعنى اجتماع جماعة كثيرة على نقل كلام معين، وإنما هو تواتر تحليلي يعتمد عنصراً مشتركاً بين الكثير من الروايات التي لا يختلف عليها.

بعض مستندات إثبات الإمامة لأشخاص الأئمة عليهم السلام الواردة في المصادر الكلامية - ومنها مؤلفات الشيخ نصير الدين والعلامة - اقتصر على نقل فضائلهم عليهم السلام بشكل





عام، لكن ما يتعلق ببحثنا هو تلك الفضائل المتعلقة بالأحداث والتطورات التاريخية. ومن جملة المصادر كتاب (كشف المراد) للعلامة، الذي استعرض الماتن فيه فضائل الإمام علي عليه السلام التي تثبت أولويته وأفضليته على منافسيه <sup>(٣٧)</sup>. وكذلك كتابه (الألفين في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام)، إذ يُشكّل البحث عن فضائل الإمام عليه السلام الجزء الأكبر منه، فقد جمع المصنّف كمًّا كبيراً من أحاديث الفضائل من غير دعوى التواتر فيها <sup>(٣٨)</sup> والظاهر أنّه كان يقصد إثبات أفضلية الإمام عليه السلام من مجموع هذه الروايات الكثيرة عن طريق التواتر التحليلي. الأساس والهدف ذاته معتمد في كتابه الآخر تحت عنوان الحجج القويّة في إثبات الوصيّة لعليّ بن أبي طالب عليه السلام، إذ تناول الماتن البحث عن تواتر أحاديث مثل حديث الغدير، وذكر جمّاً غفيراً من أخبار الفضائل لتكون حجة قويّة وإثباتاً مجموعياً لإمامة الإمام علي عليه السلام <sup>(٣٩)</sup>.

كما تقدّم آنفاً، فبعض هذه الفضائل مرتبطة بتاريخ صدر الإسلام والسيرة العملية للإمام علي عليه السلام ولها ماهية تاريخية، مثلاً: إنّ من الفضائل التي أكّدها المؤلّفات الكلامية المعروفة: مشاركة الإمام علي عليه السلام في مختلف غزوات النبي صلى الله عليه وآله وحروبه باستبسال وثبات عظيمين، في حين لم يثبت الكثير من المسلمين <sup>(٤٠)</sup>.

واختصّت أجزاء رئيسية من كتاب (منهاج الكرامة) بالاستدلال على إمامة الإمام علي عليه السلام من خلال شرح أحواله وسيرته العملية، وفي بعض عنوانات أقسام الكتاب عبارات مثل:

«المنهج الرابع في الأدلة الدالة على إمامته المستنبطة من أحواله عليه السلام» <sup>(٤١)</sup>.

ورد في المصادر الكلامية في عرض الفضائل المذكورة الاستدلال بنقاط الضعف في الطرف المقابل، أي الاستدلال السلبي الذي يهدف إلى نفي صلاحية المنافسين لمنصب الإمامة، وماهية الكثير منها ماهية تاريخية.

الشيخ نصير الدين والعلامة تناولوا البحث عن الجانب السلبي من عدم صلاحية



من بويع من الخلفاء بعد النبي ﷺ لهذا المنصب في مباحث الإمامة بعد ذكر الأدلة الإيجابية من النصوص والفضائل، ومن الأمور التي استندا إليها: كفرهم قبل إسلامهم، أو منع الخليفة الأول فاطمة الزهراء عليها السلام إرث أبيها، وهذه استدلالات قائمة على تقارير تاريخية. لكن الشيخ والعلامة لم يتحدثا عن مدى اعتبار هذه الروايات، واقتصرا على اعتبارها بحثاً تكميلياً في باب إمامة الإمام علي عليه السلام جاوزاه من غير التشدد في تقييم أسانيد الروايات <sup>(٤٢)</sup>. ويمكن حمل هذا التساهل على أنه لا خلاف بين الشيعة وأهل السنة في نقل هذه الروايات، فأعتمدا اتفاق الفريقين بديلاً عن التواتر.

وفي هذا الصدد، خصص العلامة الحلي في منهاج الكرامة فصلاً ذكر في عنوانه: «الفصل الخامس في أن من تقدمه لم يكن إماماً، ويدل عليه أمور...» <sup>(٤٣)</sup>.

في إطار هذا المنحى السلبي، كانت ذروة انتفاع العلامة بالتاريخ في موضع من كتاب (نهج الحق)، إذ استند إلى جزئيات قضية السقيفة ليعدها بيعة غير معتبرة لقلّة المشاركين فيها. وقد ورد في تلك العبارة أن ثبوت الإمامة لأبي بكر إنما كانت لبيعة عمر بن الخطاب له ورضا الأربعة الحاضرين معه في السقيفة وهم أبو عبيدة الجراح وسالم مولى حذيفة وبشير بن سعد وأسيد بن حضير <sup>(٤٤)</sup>.

نقول تكملةً للبحث: إن المصادر الكلامية لم تشهد تفصيلاً بشأن الإمامة الخاصة وتعييناً لسائر الأئمة الاثني عشر بقدر ما ورد في الإمام علي عليه السلام، لكنّ الموجود منه متماثل في المنهج الاستدلالي والأسس تقريباً. وإلى جانب التمسك بالنصوص، فقد حاولت المصادر في السياق ذاته أن تبين كفاءتهم عليهم السلام وأولويتهم للإمامة من خلال طرح فضائلهم ضمن مقاطع من حياتهم وسيرتهم العملية. قال العلامة الحلي في مقدمة كتاب المستجد من كتاب الإرشاد في خصوص الهدف الرئيس من تأليف الكتاب:



«فهذا كتاب مشتمل على أسماء أئمة الهدى عليهم السلام وتاريخ أعمارهم وذكر مشاهدتهم وأسماء أولادهم وذكر طرف من أخبارهم المفيدة لعلم أحوالهم، ليقف الطالب على ذلك وقوف العارف بهم، ويظهر له فرق ما بين الدعوى والاعتقاد»<sup>(٤٥)</sup>.

وكما تقدّم فإن العلامة استفاد في مصنفاته الكلامية من تأريخ الفرق والافتراقات المذهبية أيضًا للدفاع عن المواقف الاعتقادية للإمامية الاثني عشرية، ومن جملة ذلك: ما ورد في كتاب مناهج اليقين تحت عنوان «البحث الخامس في اختلاف الناس في الأئمة» من ذكر تاريخ فرق الشيعة بالتفصيل<sup>(٤٦)</sup>. وأكثر من ذلك كتابه (كشف الفوائد)، إذ أشار فيه إلى تأريخ افتراقات الإمامية ومناقشات المذاهب في تعيين الأئمة إثباتًا لإمامة الأئمة الاثني عشر في فصل تحت عنوان «في البحث عن الإمامة وبعض فرق الإمامية»<sup>(٤٧)</sup>.

### ج- المنحى الكلامي في البحث التاريخي

المنحى الكلامي في البحث التاريخي ظاهرة معروفة في مجال الدراسات الدينية (من داخل المنظومة الدينية) ليس فقط على مستوى العالم الإسلامي بل في سائر الديانات أيضًا، إذ تحكّم العقائد الكلامية فهم التاريخ، والعقيدة ليست أساسًا لقراءة الروايات التاريخية فحسب، بل هي التي تحكّم نقد الروايات التاريخية أيضًا. وبعبارة أخرى: في هذا المنحى، كلّ تقرير تاريخي يعدّ مقبولاً إذا كان متوافقاً مع العقائد الكلامية، وأمّا إذا تعارض معها فإنه يُردّ أو يؤوّل إلى معنى متوافق مع العقائد مهما كان استناده قويًا في دراسة الدين (من الخارج).

يسيطر هذا المنحى على الأجواء الدينية التقليدية، فمن المتوقع وجوده في مؤلّفات العلامة الحلي أيضًا ولا يتصوّر خلّوها منه. وقد تكرّر سلوك المنحى الكلامي في دراسة الروايات التاريخية في مصنفاته ولاسيما عند تعارض هذه الروايات مع عصمة الأنبياء والأئمة، إذ قام بردها أو تأويلها. ففي مؤلّفاته هناك قائمة من المعاصي المنسوبة إلى



المعصومين ومحاولات من العلامة في سبيل دفع تلك الشبهات والدفاع عن حريم العصمة (٤٨).

كما أن هناك موارد نادرة من محاولاته في تسويغ بعض الروايات التاريخية ودفع الشبهات التي تثار حولها، إذ تجاوزت تلك المحاولات حدود المقتضيات الكلامية وأخذت طريقها نحو الاستحسان. ومدار البحث فيها هو الدفاع عن حرمة أهل البيت عليهم السلام بمعناه الواسع الشامل لغير المعصومين أكثر من أن يكون دفاعاً عن أصل العصمة الكلامية. فعلى سبيل المثال، بدأ العلامة بحثاً في الجواب عن سؤال كان موضوعه الدفاع عن غير المعصومين من آل أبي طالب مثل محمد بن الحنفية ابن الإمام علي عليه السلام وعبد الله بن جعفر ابن أخيه، فقال:

«والسيد محمد بن الحنفية وعبد الله بن جعفر وأمثالهم أجلّ قدرًا وأعظم شأنًا من اعتقادهم خلاف الحق، وخرجهم عن الإيمان الذي يحصل بارتكابه الثواب الدائم والخلص من العقاب الدائم. وأما تخلفه عن نصره الحسين عليه السلام فقد نقل أنه كان مريضاً، ويحتمل في غيره عدم العلم بما وقع لمولانا الحسين عليه السلام من القتل وغيره، وبنوا علي ما وصل من كتب الغدرة إليه وتوهموا نصرتهم له» (٤٩).

بناء على ما تقدّم من النماذج، لا يُعدُّ التاريخ الكلامي منجى حاكماً على مؤلفات العلامة الحلي، حتّى في المواضيع التي أراد فيها التوفيق بين الروايات التاريخية والعقائد الكلامية فإنه غالباً ما حاول تقديم استدلال غير كلامي على دعواه سواء كان تاريخياً أو عرفياً.

من نماذج الاستدلال التاريخي في دفع الشبهات الكلامية ما قاله في دعوى وفاة النبي صلى الله عليه وآله من غير تعيين خليفة:

«وكان صلى الله عليه وآله إذا سافر عن المدينة يوماً أو يومين، استخلف فيها من يقوم بأمر المسلمين، ومن هذه حاله كيف ينسب إليه إهمال أمته، وعدم إرشادهم في أجلّ الأشياء وأسناها





وأعظمها قدرًا وأكثرها فائدة وأشدّ حاجة إليها وهو المتوليّ لأموالهم بعده، فوجب من سيرته عليه السلام نصب إمام بعده، والنصّ عليه، وتعريفهم إيّاه، وهذا برهان لمي (٥٠). وهو استدلال تاريخي من حيث إنه تمسك فيه بسيرة الرسول صلى الله عليه وآله العملية استنادًا إلى التواتر التحليلي وليس اللفظي.

ومن استدلالاته العرفية نقده لقصة قدوم النبي صلى الله عليه وآله إلى المدينة في الرواية التي وردت فيها ضرب نساء المدينة للدفّ ورقص النبيّ بأكامه، إذ قال: «وهل يصوّر مثل هذا عن رئيس، أو من له أدنى وقار!» (٥١)

كما في قصة ذهابه صلى الله عليه وآله إلى المصلّى ثمّ خروجه منه ليغتسل عندما تذكر أنّه مجنبّ، إذ قال العلامة: «فلينظر العاقل هل يحسن منه وصف أدنى الناس بأنّه يحضر الصلاة ويقوم في الصفّ وهو جنب!» (٥٢).

وهناك موارد أخرى استند العلامة فيها إلى اتفاق العلماء، كلّها في المنحى الكلامي في الروايات التاريخية. وتقدّم خلال مباحثنا أنّه كثيرًا ما تمسك بإجماع واتفاق العلماء ليكون مستندًا بديلاً وبمنزلة التواتر، مثل ما في الجواب عن صحّة انتساب قضية الإفك إلى عائشة زوجة النبيّ صلى الله عليه وآله، إذ قال:

«ما عرفت لأحد من العلماء خلافاً في أن المراد بها عائشة» (٥٣).

العلامة ومن خلال المنحى التاريخي، حافظ على العقائد الكلامية، كما نقد عقائد عوام الناس، ومنها العقيدة المشهورة في كون مرقد الإمام عليّ عليه السلام في النجف مجاوراً لمثوى النبيّ آدم عليه السلام ونوح عليه السلام، فبيّن عدم ثقته بهذا النقل، وقال:

«هذا شيء مشهور، والاعتماد فيه على النقل، ومع ذلك فأبيّ فضيلة لأمر المؤمنين!» (٥٤).



## النتائج

تكاد تنحصر جميع موارد تعامل العلامة الحلي مع التاريخ في المباحث الكلامية، وهذا الميل إلى التاريخ في مصنّفاتهِ الكلامية معناه أنّه حتى حين يكون ملتجئاً مع التاريخ فإن هدفه استعمال التاريخ من أجل تعزيز مباحثه الكلامية.

ونظراً إلى انحصار مباحثه التاريخية في مؤلّفاته الكلامية، نستنتج أنّه كلّما سلك «المنحى التاريخي في علم الكلام» كان ذلك بغية حلّ المسائل الكلامية بواسطة التاريخ، وكلّما اتّبع «المنحى الكلامي في التاريخ» كان هدفه هو الخلاص من الشبهات والمآزق الكلامية. فالنتيجة المهمّة هي أنّ العلامة الحلي لم يكن أبداً من حماة هواة استعمال العقائد والقضايا الكلامية لحلّ المسائل التاريخية.

بما أنّ غالب استنادات العلامة التاريخية هي في مقام إثبات قضايا من أصول الدين، فإنّ الأدلّة القطعية واليقينية هي الوحيدة - من وجهة نظره في الأقلّ - التي يمكن الرجوع إليها، وهو لم يأخذ بأخبار الآحاد والروايات المثيرة للنقاش إلاّ فيما لا يتعلّق بأصول العقائد مثل القضايا الهامشية أو المعتقدات العامية، ومنها تحديد مدفن الإمام عليّ عليه السلام الذي هو من القضايا الهامشية، إذ انتهج نهج سائر الرواة في الاكتفاء بجمع الأخبار من دون التعرّض إلى نقد اعتبارها. كما ألقى بالعهد على الراوي في موضوع دفن الإمام عليّ عليه السلام بين نبيّ الله آدم عليه السلام ونوح عليه السلام بوصفه معتقداً عاماً.

وفي العقائد المتعلّقة بأصول الدين التي تستلزم مستنداً معتبراً فإنّه تمسك بالاستدلالات العقلية العرفية في موارد قليلة، وكانت أغلب مستناداته الأخبار المتواترة.

والرجوع إلى الأخبار المتواترة في فكر العلامة الحلي له خصوصية متميّزة وهي البحث عن المكوّنات والعوامل المشتركة بين الروايات المختلفة ممّا عبّرنا عنه بالتواتر التحليلي، علماً بأنّه ﷺ كان يرى إجماع العلماء واتّفاقهم على نقل خبر أو تأويل آية أنّه



بمنزلة التواتر. في هذا النطاق المحدود من الأخبار المتواترة بتعريفها المضيّق ونظرًا الى  
الأسس المانعة من إثبات القضايا التاريخية بأخبار الآحاد، استعمل العلامة الحلّي هذا  
التعريف الموسّع للتواتر في سبيل إيجاد حلّ في الاستنادات التاريخية.



بأقرب تعبير يتناسب مع مراد الباحث.

(١٨)يراجع: كشف المراد في شرح تجريد

الاعتقاد: ٢٢١-٢٢٣.

(١٩)نهج الحق: ١٩٢.

(٢٠)تجريد الاعتقاد: ٩٤.

(٢١)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣٠.

(٢٢)المصدر نفسه: ٢٣١.

(٢٣)يراجع: تجريد الاعتقاد: ٩٤-٩٥، كشف

المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣١-٢٣٢،

منهاج الكرامة: ٢٦.

(٢٤)تجريد الاعتقاد: ٩٤.

(٢٥)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣٠.

(٢٦)المصدر نفسه: ٢٢٩.

(٢٧)مناهج اليقين في أصول الدين: ٣١٠-

٣١١.

(٢٨)تجريد الاعتقاد: ٩٤.

(٢٩)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٢٩.

(٣٠)سورة المائدة، الآية ٥٥.

(٣١)تجريد الاعتقاد: ٩٤، كشف المراد في شرح

تجريد الاعتقاد: ٢٣٠.

(٣٢)سورة التحريم، الآية ٤.

(٣٣)نهج الحق: ص ١٩١-١٩٢.

(٣٤)تجريد الاعتقاد: ٩٥.

(٣٥)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣٢.

(٣٦)المصدر نفسه: ٢٣٢.

(١)الدلائل البرهانية في تصحيح الحضرة

الغرويّة: ٨٣٧ و ٨٤٧ و ٨٤٩.

(٢)يراجع: خلاصة الأقوال.

(٣)قواعد العقائد: ٤٨٦.

(٤)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٢٩.

(٥)قواعد العقائد: ٤٨٦.

(٦)قواعد العقائد: ٤٨٦.

(٧)مناهج اليقين في أصول الدين: ٢٦٨.

(٨)كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد: ٧٢.

(٩)على سبيل المثال، يراجع: كشف المراد في

شرح تجريد الاعتقاد: ٢٢١، مناهج اليقين في

أصول الدين: ٢٦٨-٢٦٩.

(١٠)گوهر مراد: ٢٧١.

(١١)قواعد العقائد: ٤٨٦.

(١٢)كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد: ٧٣.

(١٣)هناك تعبير آخر قريب منه في: كشف المراد

في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٢١.

(١٤)مناهج اليقين في أصول الدين: ٢٦٨-

٢٦٩.

(١٥)قواعد العقائد: ٤٨٦.

(١٦)كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد: ٧٣.

(١٧)كان الأصل الفارسي لهذا التعبير، من إبداع

الباحث نفسه، لذلك تمت الترجمة للمصطلح





- (٣٧) المصدر نفسه: ٢٣٩-٢٤٥.
- (٥٣) أجوبة المسائل المهنية: ١٢١.
- (٣٨) الألفين في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.
- (٥٤) المصدر نفسه: ٥٠-٥١.
- (٣٩) الحجج القوية في إثبات الوصية لعليّ بن أبي طالب عليه السلام.
- (٤٠) يراجع: كشف اليقين: ١٢٢-١٦٥، نهج الحق: ٢٤٨-٢٥١.
- (٤١) منهاج الكرامة: ٧٢ وما بعدها.
- (٤٢) تجريد الاعتقاد: ٩٥-٩٦، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣٣.
- (٤٣) منهاج الكرامة: ٨٥.
- (٤٤) نهج الحق: ١٦٩-١٧٠، للاطلاع على قائمة مفصلة من النقد، يراجع: منهاج الكرامة: ٤٢-٥٠، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣٣-٢٣٨.
- (٤٥) المستجد من كتاب الارشاد: ٣.
- (٤٦) مناهج اليقين في أصول الدين: ٣٠١-٣٠٣.
- (٤٧) كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد: ٧٩-٨٣.
- (٤٨) الرسالة السعدية: ٣٥٥-٣٥٦، نهج الحق: ١٤٦-١٥٤.
- (٤٩) أجوبة المسائل المهنية: ٣٨-٣٩.
- (٥٠) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٢٩.
- (٥١) نهج الحق: ١٥٠.
- (٥٢) المصدر نفسه: ١٥٠.



## المصادر والمراجع

- مرعشي نجفي، ١٣٧٧ ش.
- كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد، الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي، تهران، الطبعة الحجرية، ١٣٠٥ ق.
- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي، تحقيق: حسن حسيني لواساني، صيدا، مطبعة العرفان، ١٣٥٣ ق.
- كشف اليقين، الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي، تحقيق: حسين درگاهي، تهران، وزارت فرهنگ وارشاد اسلامي، ١٤١١ ق / ١٩٩١ م.
- گوهر مراد، عبدالرزاق فياض لاهيجي، تهران، كتابفروشي اسلاميه، ١٣٧٧ ق.
- المستجاد من كتاب الارشاد، الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي، ضمن: مجموعة نفيسة، قم، كتابخانه آيت الله مرعشي نجفي، ١٣٩٦ ق.
- مناهج اليقين في أصول الدين، الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي، تحقيق: محمد رضا أنصاري قمي، قم، مطبعة ياران، ١٣٧٤ ش.
- منهج الكرامة، الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي، تحقيق: عبدالرحيم مبارك، مشهد، انتشارات تاسوعا، ١٣٧٩ ش.
- نهج الحق، الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي، تحقيق: عين الله حسيني وديگران، قم، دار الهجرة، ١٤٢١ ق.
- القرآن الكريم.
- أجوبة المسائل المهنية، الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي، قم، مطبعة الخيام، ١٤٠١ ق.
- الألفين في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي، الكويت، مكتبة الألفين، ١٤٠٥ ق / ١٩٨٥ م.
- تجريد الاعتقاد، محمد بن محمد نصيرالدين الطوسي، (إيران) طبعة حجرية.
- الحجج القوية في إثبات الوصية لعلي بن أبي طالب عليه السلام، الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي، بيروت، دار الأضواء، ١٤٠٦ ق.
- خلاصة الأقوال، الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي، تحقيق: جواد قيومي، قم، مؤسسة النشر الاسلامي، ١٤١٧ ق.
- الدلائل البرهانية في تصحيح الحضرة الغروية، الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي، تحقيق: جلال الدين محدث ارموي، ملحق الغارات، ج ٢، تهران، چاپخانه بهمن، ١٣٥٥ ش.
- الرسالة السعدية، الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي، ضمن كلمات المحققين، تهران، طبعة حجرية، ١٣١٣ ق.
- قواعد العقائد، محمد بن محمد نصيرالدين الطوسي، ضمن: ميراث اسلامي ايران، تحقيق: رسول جعفریان، دفتر هشتم، قم، مكتبة آيت الله